



ملف برنامج حكومة جمهورية العراق

للأعوام ٢٠١٤ - ٢٠١٨

مقدم من قبل دولة رئيس الوزراء الدكتور حيدر جواد العبادي

أمام ممثلي الشعب أعضاء مجلس النواب في جلسة تقديم الحقيبة الوزارية

١. نص البيان

٢. الإطار العام للبرنامج الحكومي ٢٠١٤ - ٢٠١٨

٣. وثيقة الإتفاق السياسي بين الكتل السياسية

٤. الأولويات الاستراتيجية في خطة عمل الوزارات

أيلول / ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

سيادة رئيس مجلس النواب المحترم

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب المحترمين

في إطار الإنتقال السلمي لإدارة الحكم، وتعزيزاً للنظام الديموقراطي الذي أرسى قواعده دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، نقف اليوم أمام إرادة شعبنا العزيز، ونحن نتطلع لتحقيق أهدافه الرفيعة في أن يعيش كل العراقيين متحابين موحدين تظلّ لهم خيمة بلد آمن .. بلد تفيح أرضه خيراً ونماءً على كل ربوعه، بما يقتضي ذلك منا جميعاً العمل الجاد والعزم على النهوض ببلاد الرافدين، مهد الحضارات، في المجالات كافة على هدي الخطط التنموية والاستراتيجيات الوطنية المعدة للنهوض بالقطاعات المختلفة، آخذين بنظر الإعتبار ما نواجهه من تحديات تقتضي إعادة ترتيب الأولويات وصياغة برنامج يضمن إستيعاب نوعين من الخطط والإلتزامات؛

أولاًها؛ أنية تحكّمها ظروف نزوح مئات الآلاف من ابناء عدد من محافظاتنا العزيزة، تعالج على نحو مناسب همومهم، ومعاناتهم، بما يؤمن إسكانهم وتلبية متطلبات معيشتهم اليومية. في مقدمة ذلك ضمان إلحاق كل بناتهم وبنينهم بقاعات الدراسة. مع العزم على طرد المجاميع الإرهابية وإعادة النازحين الى ديارهم وما يقتضي ذلك من جهد كبير للبدء بإعادة إعمار ما خربه المجرمون، لا سيما في إعادة تأهيل مساكنهم.

وثانيها؛ خطة استراتيجية شاملة تغطي الأعوام ٢٠١٥ - ٢٠١٨، وتمس كل القطاعات والميادين، وتضع اهدافاً محدّدة بأولويات تقتضيها ظروف البلد دون أن تغفل الأبعاد الأخرى، تصاغ على أيدي خبراء ومستشارين من مؤسسات الدولة وجامعاتها. ويقرّها مجلس الوزراء بعد إخضاعها للمراجعة والتقويم.

سيادة الرئيس .. السيدات والسادة أعضاء المجلس

يشرفني بأسم أعضاء مجلس الوزراء الذين يتطلعون اليوم الى منحهم ثقة الشعب في تحمل مسؤولية الإدارة والبناء في هذه المرحلة الحساسة من تأريخ العراق، أن أقدم عرضاً مركزاً لبرنامج عمل الحكومة الذي نعلن التزامنا الوطني التام به على وفق المنطلقات الأساسية الآتية:

١. تفعيل الادارة اللامركزية على المستويين الاداري والاقتصادي، واعادة رسم العلاقة بين الدولة والنشاطات الاقتصادية والادارية والخدمية على اساس الدولة المنظمة بما يقتضي من اعادة النظر بالادوار والمهام والسلطات والصلاحيات لصالح المحافظات من جهة، ولصالح القطاع الخاص والاستثمار من جهة اخرى، وفقا لمبادئ الدستور والقوانين النافذة.

٢. الانطلاق بثورة إدارية لإعادة بناء مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والأمنية وفقاً لمبادئ الإدارة الحديثة واستعمال التقنيات المتقدمة ونظام خدمة كفاء، وتطبيق الحكومة الالكترونية لرفع الكفاءة والانتاجية وخلق منافذ الفساد.

٣. تعظيم الموارد المالية والاستخدام الأمثل لها، بضمنها تقويم السياسات النفطية والمالية والضريبية والنقدية ونظام الموازنة العامة ونظام تخصيص الموارد وأجراءاتها على اسس تنموية منصفة.

٤. تفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة على المستويات كافة من خلال وضع مؤشرات ومعايير لقياس وتقويم الاداء تستعين بها السلطات التشريعية والتنفيذية والرقابية للوقوف على الأداء، والمحاسبة دورياً وسنوياً. ويقتضي ذلك تفعيل دور الجهات الرقابية التي ينبغي ان تخضع هي الاخرى للرصد والتقييم.

٥. الفصل بين المناصب السياسية والإدارية وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص القائم على اساس الكفاءة والجدارة، وإبعاد المؤسسات التنفيذية عن التأثير السياسي لتحقيق مكاسب سياسية او ذاتية، واحترام صلاحيات ومهام تشكيلات الدولة وفقاً لقوانينها، وما اقره

- الدستور في تحقيق التوازن بين مكونات شعب العراق في القوات المسلحة والاجهزة الامنية، وتشكيل مجلس الخدمة الاتحادي لتنظيم شؤون الوظيفة العامة الاتحادية.
٦. التحول نحو مبدأ شراء الخدمة من القطاع الخاص أو المشترك خاصة في مجال الكهرباء والصحة والخدمات البلدية، ويعتمد هذا المبدأ في القطاعات المختلفة كلما كان ذلك ممكناً.
٧. اعتماد المكاتب الإستشارية وبيوت الخبرة المحلية والدولية في المجالات التي تتطلب الإستعانة بالخبرات سواء في التخطيط أو في المشاريع، وصولاً الى الشركات الرصينة بما يُفضي الى تنفيذ المشاريع على الأوجه الافضل.
٨. توسيع نطاق شمول أنظمة الضمان الإجتماعي والتقاعد، وتغطية ذلك للعاملين في القطاع الخاص وذوي الحرف والمهن والعاملين لحسابهم الخاص بما يحقق استقراراً اجتماعياً وتخطيطاً أفضل لسوق العمالة وخفض معدلات البطالة.
٩. تفعيل خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ - ٢٠١٧ وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية، القطاعية والمكانية، التي تم اقرارها سابقاً، بعد تكييفها في ضوء مستجدات الوضع القائم، وتبني آليات مناسبة لمتابعة تطبيقها والإلتزام بها. إذ مما يؤسف له ان اكثرها بقي مجرد وثائق وطنية لم تأخذ دورها المطلوب لدفع عجلة التنمية.
١٠. التعاون والتنسيق مع مجلس النواب في مجالات التشريع والرقابة، وبما يمكن السلطتين التنفيذية والتشريعية من اداء دورهما وتكاملهما من اجل تحقيق المصالح الوطنية وخدمة المواطنين.
١١. حصر السلاح بيد الدولة، وحظر أي تشكيل مسلح خارج سيطرة الدولة حسبما نصت عليه المادة (٩ - أولاً - ب) من الدستور.
١٢. الحرص على أن تؤدي القوات الأمنية واجباتها في حماية المواطنين والأبرياء، وتضادي إلحاق الأذى بهم وبممتلكاتهم.

١٣. الإلتزام الصارم بمبادئ حقوق الانسان في مؤسسات الدولة كافة، الأمنية منها بشكل خاص وحماية المواطن من الانتهاكات والتجاوزات والعمل على استكمال الموارد والقدرات اللازمة التي تمكن مفوضية حقوق الانسان من تفعيل دورها.

١٤. إخضاع الخلافات والقضايا المالية والإدارية والقانونية في المستويات الاتحادية والاقليمية والمحلية الى حكم الدستور والقانون من خلال الهيئات الإتحادية المختصة، دون اخضاعها للمزاجات او للتوافقات السياسية.

١٥. إيلاء السياسة الخارجية اهمية خاصة تقوم على اساس المصالح المشتركة والتعاون المثمر، وبناء علاقات ايجابية لاسيما في الجانب الأمني، وتحشيد الموقف الدولي لمواجهة الإرهاب في العراق واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن تجريم الافعال الإرهابية والإبادة الجماعية التي يتعرض لها العراق.

١٦. إلتزام الحكومة بالمبادئ الأساسية التي وردت في وثيقة الإتفاق السياسي بين الكتل السياسية المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية ٢٠١٤م الملحقة بهذا البيان، التي اتفقت عليها الكتل السياسية واتخاذ مايلزم بشأنها في المواد التي تتعلق بالحكومة على اساس المدد الزمنية المشار اليها بينود الوثيقة، المبنية على قاعدة:

" الإلتزام بالدستور والعمل بجميع مواده وبنوده من دون إنتقائية، وحل جميع الخلافات والمشاكل العالقة على أساسه بإعتباره الجامع المشترك لكل العراقيين".

١٧. يعد برنامج الحكومة التنفيذي الذي يتبناه مجلس الوزراء الجديد دليلاً ملزماً ووسيلة للمتابعة والمراقبة. وقد حددنا اولويات البرنامج وتبويبها على المحاور الاساسية الاتية :

المحور الأول: خطة الفصل الأخير من عام ٢٠١٤

بغية مباشرة الحكومة أعمالها فإن الشهور المتبقية من هذا العام تقتضي، الى جانب أداء الوزارات لمهامها، إنجاز ما يأتي:

١. صياغة وإقرار خطة الحكومة للسنوات الأربع ٢٠١٥ - ٢٠١٨ في ضوء ما يتضمنه الإطار العام للبرنامج الحكومي الملحق بهذا البيان.
٢. إقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء بما يتفق مع الدستور ويؤكد الإلتزام بالآليات الديمقراطية في إتخاذ القرار.
٣. اعداد خطة عمل طارئة، في ضوء ما يتوفر من تخصيصات للمدة المتبقية من العام لمعالجة مشكلة الأسر النازحة. وتناط بلجنة يرأسها أحد نواب رئيس مجلس الوزراء الإشراف على الخطة اعداداً وتنفيذاً، بالتنسيق مع الحكومات المحلية ذات العلاقة. تكون الاولوية فيها لتأمين التحاق التلاميذ والطلبة بدراساتهم في مراحلها المختلفة.
٤. دعم العمليات العسكرية في كل مناطق المواجهة ضد العصابات المسلحة وقوى الإرهاب، وضمان إستمرارها حتى تحقيق النصر المؤزر بعون الله.
٥. تبادل حوارات ووفود رسمية مع الدول العربية ودول الجوار لتفعيل سياسة العراق الخارجية ولتأكيد ثوابت حسن الجوار وعدم التدخل في الشأن الداخلي وتمتين العلاقات معها.

المحور الثاني : الأولويات الاستراتيجية للبرنامج الحكومي المقترح ٢٠١٥ - ٢٠١٨

إذ تضع الحكومة برنامج عمل الوزارات كافة في الأشهر الثلاثة الأولى من تسنّمها مسؤولياتها، تؤكد على محاور أساسية تشكل أولويات في إنطلاقها لتحقيق الأهداف التي يلتزم برنامجنا الحكومي بصياغتها بالإتجاه الذي يضمن تحقيق تقدم ملموس في المستوى المعيشي للأسرة ولل فرد.

أولاً: العمل على تحقيق أمن العراق وإستقراره وحماية منشأته من خلال؛

١. إعادة النظر في إدارة الملف الأمني بما يتفق مع الدستور ويضمن إعادة بناء القوات المسلحة، ورفع كفاءتها المهنية، وأن تكون ممثلة لجميع مكونات الشعب العراقي، وتوفير

الآليات والتشكيلات التي تتيح الفرصة لجميع أبناء الشعب العراقي في الإسهام في تحرير المدن والمحافظات التي سيطرت عليها الجماعات الإرهابية. واستعادة سيادة الدولة الاتحادية عليها وبسط الأمن والإستقرار فيها، وتحديد آليات جديدة في الإدارة الأمنية في المحافظات بما ينسجم مع الدستور ومشروع المصالحة الوطنية، ومحاربة الإرهاب، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل محافظة.

٢. يتم تطوير تجربة الحشد الشعبي والعمل على جعلها ذات بعد وطني مقنن يخدم عملية المصالحة الوطنية، وذلك بتشكيل "منظومة الحرس الوطني" من أبناء كل محافظة كقوة رديفة للجيش والشرطة لها مهام محددة، ومستوى تجهيز وتسليح محدد، يهدف الى جعلها العمود الأساس في إدارة الملف الأمني في المحافظات. وإمداد قوات البيشمركة بالإمكانات اللازمة في إطار مشروع تشكيل قوات الحرس الوطني لحماية الأقليم والمحافظات العراقية كافة ضمن منظومة الدفاع الوطني.

ثانياً: الإرتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن، والإرتقاء بمستوى التنمية البشرية في العراق بأبعادها الرئيسية في الصحة والتعليم والدخل، وما يرتبط بها من توفير السكن وتحسين البيئة وخدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي. والمضي قُدماً بخطة إصلاح نظام البطاقة التموينية والتحول نحو إستخدام البطاقة الذكية.

ثالثاً: زيادة كفاءة خدمات الأمان الإجتماعي، وضمان حقوق الفئات الأُولى بالرعاية من أرامل ومعاقين، ومسنين، وعاطلين، وذوي إحتياجات خاصة.

رابعاً: تعزيز دور المرأة في المجتمع، وتمكينها إقتصادياً وإجتماعياً وصحياً والعمل الحثيث على تفعيل التعاون بين الذكور والإناث من خلال تبني ثقافة تكافؤ الفرص بأبعادها السياسية والإجتماعية والإقتصادية.

خامساً: تشجيع التحول نحو القطاع الخاص بما يقتضي ذلك من تبني مجموعة سياسات وإجراءات بإتجاه إعادة تأهيل الصناعات الحكومية للدولة وتحويلها تدريجياً الى القطاع الخاص، وإعادة تأهيل المرافق والمناطق السياحية، وتوفير البنى التحتية الضرورية (الكهرباء، النقل،

الإتصالات)، وزيادة الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، وتنمية مجالات التجارة والأعمال المصرفية، ودعم وتبني استراتيجية تطوير القطاع الخاص، وقانون إنشاء المدن الصناعية.

سادساً: زيادة إنتاج النفط والغاز لتحسين الإستدامة المالية وزيادة الطاقات الخزنية، وتحسين آلية التوزيع للمستهلكين المحليين، وتحسين وتطوير نوعية المنتجات النفطية والبتروكيماوية وتعزيز الإنتاج، وتحسين وتطوير الطاقة التصديرية وتعزيز إسطول ناقلات النفط.

سابعاً: تنظيم العلاقات الإتحادية - المحلية في : توزيع الصلاحيات الحكومية بين الأقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم؛ و التخطيط لتفويض الصلاحيات، وتحسين التنسيق بين الوزارات والمحافظات والدوائر المحلية.

ثامناً: تفعيل الإجراءات الكفيلة بمعالجة مشكلة البطالة في العراق، لاسيما بين الشباب الخريجين، وتبني معايير العمل اللائق لضمان حقوق المشتغلين في القطاع الخاص.

تاسعاً : العمل على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتأكيد مشاركته الحقيقية في عملية التطوير والبناء والرصد والتقويم.

المحور الثالث : الإصلاح الحكومي

مع تأكيد الإلتزام بالمنطلقات الأساسية للبرنامج الحكومي التي تصدّرت هذا الخطاب، فإن خطة شاملة لإصلاح الأداء الحكومي بمفاصله المختلفة من شأنها تحقيق هدفين أساسيين مزدوجين.

أحدهما؛ الإرتقاء بمستوى الأداء ونزع الأغذية الثقيلة التي أعاقت كثيراً مسيرة البناء والتنمية طيلة السنوات الماضية.

وثانيهما؛ التصدي لمظاهر الفساد التي لا تكمن خطورتها في هدر الثروات وغسل الأموال وتهريبها فحسب، بل فيما أحدثته من إضرار بالعلاقة بين الحكومة والجماهير، وقطيعة بينهما اضعفت الى حدّ كبير الحماس المطلوب للتصدّي للظواهر السيئة وفي مقدمتها المشاكل الأمنية.

إن المضي قدماً ببرنامجنا الذي عرضنا ملامحه الرئيسية، لن يقوى على الوصول الى غاياته الكبيرة دون نُسيّر خطة للإصلاح الشامل، تتصدى للتحديات الإدارية ومظاهر الفساد عبر التزامٍ نرضه على أنفسنا جميعاً بمسؤولية مشتركة. وفي مقدمة ذلك ما يأتي:

١. تبنيّ منهج واسع للإصلاح المؤسسي، يضمن مغادرة وسائل العمل البيروقراطي البطيء والمركزية الشديدة، تتحول الحكومة فيه الى حكومة مُنظمة، تتولى التخطيط والإشراف ورسم السياسات العامة، توفر بيئة عمل تحفز القطاع الخاص وتدعم الإستثمار.

٢. الإسراع بإنجاز برنامج الإصلاح الإداري الذي أقرته الحكومة السابقة، وإخضاع مشاريع الدولة للمراجعة والتحقق من إنسجامها مع الفلسفة الجديدة للدولة. والمضي قدماً بصياغة نظام لكبار الموظفين التنفيذيين في الخدمة العامة.

٣. إنجاز الإصلاح الإقتصادي والمالي؛ الذي يقوم على اساس خلق بيئة داعمة للتحويل من إقتصاد شمولي مخطط الى إقتصاد السوق لاسيما في، تبني تشريعات تحفز القطاع الخاص والإستثمار المحلي والأجنبي، والعمل على تنفيذ حزمة القوانين التي صدرت بهدف تنمية الإنتاج الوطني ومنها، قانون التعرفة الكمركية؛ وقانون حماية المستهلك؛ وقانون حماية الإنتاج الوطني، وقانون منع الإحتكار.

كما يقتضي الاصلاح المالي العمل على ما يأتي:

أ. تحسين نظام الإدارة المالية والموازنة التي مازالت تعد بطرق تقليدية لا تستجيب لتحقيق الأهداف والبرامج التنموية، ولاتسمح بخفض الإنفاق الإستهلاكي الحكومي الذي يعيق تخصيص الموارد لتحسين الوضع المعيشي والإقتصادي.

ب. العمل الجاد لتحقيق إيرادات مالية تخفف من حدة ظاهرة ريعية الإقتصاد والإعتماد على الموارد النفطية بشكل تام، لاسيما في معالجة قصور السياسات الضريبية.

ج. دعم الإستثمار في القطاعات المختلفة، وتكيف البيئة التشريعية والإدارية والتمويلية بما في ذلك العمل على استحداث "صندوق دعم الإستثمار والتنمية".

تؤكد حكومتنا في هذا المجال دعمها للجهود التي انجزت مسودة قانون الإصلاح الإقتصادي، وستعمل على مراجعته وتبنيّه دون ان يترتب على ذلك استحداث إداري جديد.

٤. مكافحة الفساد من خلال؛

أ. تبني استراتيجية جديدة تؤكد المضامين السليمة عبر جملة من الإصلاحات، تبدأ بالوقاية أولاً عبر تبني إجراءات وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتفعيل دور المفتشين العموميين، والعمل على تحفيز وترسيخ مبدأ الشفافية والقياس الموضوعي للأداء وتقويمه في مفاصل العمل المختلفة، والعمل على معالجة حاضنات الفساد ومتلازماتها.

ب. المباشرة بتطبيق الوثائق القياسية في إدارة وتنظيم العقود الحكومية، وإنجاز الحقيبة الإلكترونية لإدارة نظام جديد للتعاقدات يضمن إلى حد كبير النزاهة والشفافية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة النواب

ان ما قدّمتم امام حضراتكم يمثل العناوين الرئيسية لما نحرص على إنجازه على وفق ما يرد في تفاصيل الإطار العام للبرنامج الحكومي ٢٠١٤ - ٢٠١٨. في مقدمة ذلك ما التزمنا به إزاء إخوتنا وأبنائنا من النازحين بعد موجة العنف والإرهاب التي ضربت مناطقهم على أيدي الداعشيين والقتلة، في خطة طوارئ تُمنح الأولوية القصوى، وتضع في مقدمة ما تعمل عليه عودة النازحين إلى ديارهم وتأهيلها وتأمين خدماتها الأساسية.

نغتنم هذه الوقفة الجليلة أمام ممثلي الشعب، لنعاهد الله والعراقيين الأعزاء في كل أرجاء الوطن الحبيب، أن نصون الأمانة وأن نواصل الليل بالنهار لتحقيق ما نتطلع اليه جميعاً.. في حياة آمنة مستقرة، يشعر فيها العراقي بمواطنته، ويعتز بالإنتماء الى أرض الحضارات، ولن

نستوحش في ذلك طريق الحق والى جنبنا كل مخلص شريف يريد الخير والوثام في بلاد الرافدين.. ليطرد الشر عنه، وَيَرُدَّ كَيْدَ المتربّصين، وقوى الظلام والعدوان، وإرهاب داعش المجرد من كل قيم الأرض والسماء، الى نحورهم..

يشرفني أخيراً أن أقدم بوافر الشكر والتقدير الى كل من بارك خطوة تشكيلنا لحكومة "التمثيل الوطني الواسع" لأقف إجلالاً لموقف المرجعية الدينية العليا في درء الفتنة والتشديد على وحدة العراق أرضاً وشعباً، وللفعاليات المجتمعية المختلفة وفي مقدمتها عشائر العراق الأصيلة، وللصامدين منهم في مقارعة الإرهابيين على وجه الخصوص، بما مَنَحْنَا جميعاً العزمَ على المضي قدماً على طريق تشكيل حكومة وطنية جديدة.

كما أقدمُ الشكر والتقدير لدولة الأخ السيد نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء في الدورة المنتهية ولأعضاء حكومته .. متمنياً للجميع دوام الرفعة والتوفيق.

وأقدم بالشكر والإحترام لشركائنا في العملية السياسية الذين أظهروا قدراً كبيراً من الحماس والحرص على تنقية الأجواء السياسية، والسعي لإنجاز الاستحقاق الوطني الكبير في تشكيل الحكومة.

ويطيب لي أن أعبر عن الأعتزاز الكبير بالتأييد الذي لقيناه من اشقائنا واصدقائنا قادة الدول العربية والاسلامية ودول العالم الأخرى. لقد كان لدعمهم وتواصلهم مع الجميع في تجاوز التحديات الكبيرة التي تواجه العملية السياسية أبلغ الأثر في حث الخطى نحو تحقيق هذا المنجز.

ولا يفوتنا أن نشيد بالدور الإيجابي لمنظمة الأمم المتحدة وأمينها العام، وكل برامجها واداراتها العاملة في العراق، وللجامعة العربية وأمينها العام وللمنظمات الدولية والإقليمية والعربية الأخرى التي باركت إجراءات تشكيل هذه الحكومة.

في الختام... أن واجب الوفاء للوطن، وللدماء التي سالت دفاعاً عن أرضه وشعبه يقتضي مني ومن زملائي في التشكيلة الوزارية أن نصون جميعاً قدسية العهد الذي نقسم عليه الآن أمام ممثلي الشعب، يحدونا الإصرار على الوصول الى غايات بُنيت على رؤية واقعية لكنها مفعمة بالتطلع الى تسخير الطاقات الكفوءة والمخلصة والشريفة .. واستمدت قوتها من شعاب قلوب أبنائنا وبناتنا .. شبابنا وشاباتنا .. رجالنا ونسائنا .. وكل من له دالة علينا ونحن نتصدى لشرف المسؤولية .. ونتبنى أهدافاً ربما تبدو طموحة ومتفائلة .. لكن العمل المتواصل، والإنسجام الذي نتطلع اليه في هذه التشكيلة بعيداً عن المناكفات والتسقيط هو ما نُصرّ عليه.

عاش شعب العراق حرّاً أبيضاً ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.